Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

Achieving public spending for economic diversification in Iraq for the period (2003-2022)

Ali Falih Ajami[*a] , Haider Talib Musa[b]

a. Al-Muthanna University / College of Administration and Economics / Department of Financial and Banking Sciences.
b. Al-Muthanna University / College of Administration and Economics / Department of Financial and Banking Sciences.

Abstract

Economic diversification policy works on developing the national economy's ability to finance and overcome obstacles in facing its internal and external commitments by enhancing the effectiveness of public spending. It also aims to reduce sources of extravagance and waste to the maximum extent. Therefore, economic diversification aims to achieve the highest productivity from public spending and increase the productivity of other sectors and their contribution to the gross domestic product (GDP). This contributes significantly to the general budget, which is often unstable and closely linked to changes in export commodity prices, specifically oil, as well as sudden economic crises. Thus, economic diversification policy addresses problems related to the impact of revenue from a single source on the economy. It is assumed that economic diversification policy has a significant and profound impact on reducing reliance on a single vulnerable source and external crises. Therefore, an inductive approach was adopted to provide a simple theoretical background on the variables, study the relationship between them, and the result reached in the research when diversification is absent in the rentier economy, this will inevitably lead to major economic and social crises, resulting in disturbances affecting all social classes. Prominent examples of these problems include reducing the role of the private sector and increasing the public's focus on a particular sector over another, leading to increased pressure on that sector and neglect of the sector from which people have moved due to the absence of funding and government support. The economy remains dependent and closely linked to external events, such as changes in oil prices, and if public spending is not linked to a sound and planned spending policy, it will produce adverse effects in the short or long term.

Information

Received:1 /3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

تحقيق الأنفاق العام للتنويع الاقتصادي في العراق للمدة من (2003-2022)

علي فليح عجمي*[a] و حيدر طالب موسى[b]

a. جامعة المثنى/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية.
b. جامعة المثنى/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية.

المستخلص

تعمل سياسة التنويع الاقتصادي على تطوير قدرة الاقتصاد القومي في تمويل والتغلب على العقبات في مواجهة التزاماته الداخلية والخارجية بالعمل على الرفع من فاعلية الانفاق العام ، وايضا تقليص مصادر الاسراف والتبذير الى اقصى حد ، ومن ثم فان تنويع الاقتصادي هو الحصول على اعلى إنتاجية من الانفاق العام وزيادة انتاجية باقي القطاعات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يساهم بدرجة كبيرة في صالح الموازنة العامة التي يغلب عليها عدم الاستقرار والارتباط بدرجة كبيرة مع تغير أسعار السلع المصدرة وتحديدا النفط وكذلك ترتبط مع الازمات الاقتصادية المفاجئة, ومن ثم تعالج سياسة التنويع الاقتصادي المشاكل المرتبطة بتأثر الايرادات المصدر الواحد على الاقتصاد ، اذ يفترض البحث ان لسياسة التنويع الاقتصادي أثر بالغ وكبير

* Corresponding author : E-mail addresses : dw.khyr@atu.edu.iq.
2024 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2024-S-1/810-819

في الحد ومن ثم معالجة اعتماد اقتصاد العراقي على مصدر واحد قابل للنفاذ والازمات الخارجية ، ولذلك اعتمدت على الأسلوب الاستنباطي لإعطاء خلفية نظرية بسيطة عن المتغيرين ، و دراسة العلاقة بينهما ، والنتيجة التي تم التوصل اليها من البحث عندما يغيب التنويع في الاقتصاد الريعي فهذا سيودي حتما الى ازمات اقتصادية واجتماعية كبيرة وتنتج اضطرابات تمتد اثرها على كافة الفئات الاجتماعية وابرز الامثلة على هذه المشاكل هي تقليل دور القطاع الخاص ,وزيادة توجه العامة الى قطاع معين دون اخر مما يودي الى زيادة الضغط على قطاع على هذا القطاع وانتفاء واهمال القطاع الذي انتقل الناس منه بسبب غياب التمويل والدعم الحكومي لهذا القطاع , ويبقى الاقتصاد غير مستقل ومرتبط بشكل كبير بالأحداث الخارجية أي تغير اسعار النفط ,وذا لم يكن الانفاق العام مرتبط بسياسة انفاقية رشيدة ومخططة فانه سوف ينتج اثار عكسية سواء على المدى القريب او البعيد.

المقدمة

يعد العراق واحد من البلدان الغنية على كافة الاصعدة اضافة الى انه دولة غنية بالموارد ومن بينها النفط, ، فهو بلد يتمتع بقدرات بلد زراعي صناعي ، سياحي ، الا إنَّ المشاكل السياسية والديون والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه انتجت الوضع الحالي ، ويضاف الى ذلك القرارات التنفيذية في الية التصرف في الايرادات المتوفرة ساهمت في تفاقم الموقف وساعت في ضهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية منها تخلف وانخفاض انتاجية العديد من القطاعات وضهور البطالة و الفقر واستغلال الوظيفي والفساد الكبير في معظم دوائر الدولة ، بالمقابل لم يستطع الحكومة من استيعاب التغيرات الحاصلة في العالم واحتمالية ان يكون هذا المصدر الوحيد للإيرادات قابلة للنفاذ ومعرض للتأثر بالأحداث الخارجية ,وبالتالي هناك حاجة ماسة الى ايجاد مصدر بديل للإيرادات وابرز مثال على ذلك ازمة فايروس كورنا, وايضا ثورة تشرين التي كانت نتيجة حتمية للسياسات الحكومية الخاطئة في كيفية التصرف بالإنفاق العام وتوجيه ناحية التنويع المورد وعدم الاعتماد على المرد الواحد وبالتالي اعطاء مساحة اكبر من التحرر الاقتصادي والسياسي .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في توضيح نقطة رئيسية هي بيان اثر الانفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في اهمية الانفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مصدر واحد في عملية التصدير, وكذلك يهدف الى توضيح العلاقة بين المتغيرين وفهمها بشكل موسع من اجل فهم الاخطاء التي حصلت ومحاولة وضع المعالجات المناسبة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية ان توزيع الانفاق العام بشكل غير متوازن ومدروس بالنسبة لاقتصاد احادي الجانب مثل العراق ساهم الى درجة كبيرة في عدم تحقيق التنويع الاقتصادي ,وتخلف العديد من القطاعات وتراجع مساهمتها في الناتج المحلي .

منهجية البحث

ان المنهج الذي تم اعتماده هو المنهج الاستنباطي والاستقرائي لبيان مدى اثر الانفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال المدة الدراسة.

هيكلية البحث

لكي نتمكن من توضيح فرضية البحث واثباتها وتحقيق الاهداف المنشودة تم تقسيم الى مبحثين المبحث الاول نتناول فيه الجانب النضري والتعريف بالإنفاق العام والتنويع الاقتصادي ,بينما المبحث الثاني يكون مخصص لتوضيح تطور الانفاق العام خلال مدة الدراسة ومساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي ونتائج احتلال الهيكَل الانتاجي, وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها.

الاطار النظري

مفهوم الانفاق العام والتنويع الاقتصادي

أولاً: مفهوم الانفاق العام

يحتوي الفكر المالي الكثير من المفاهيم للإنفاق العام وحقيقة الامر وجود اكثر من تعريف واحد للإنفاق العام لا يعني اختلاف المفاهيم ، بل يعكس اختلاف الطريقة التي ينظر من خلالها للإنفاق العام. فهناك من يعرف الانفاق العام على انه مبلغ من المال تنفقه الدوائر أو إحدى المؤسسات العامة لغرض تحقيق منفعة عامة.(1) وهناك آخرون على انه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة أو أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف تحقيق نفع عام.(2).والبعض عرف بأنه مجموع المبالغ التي أقرتها السلطة التشريعية ليقوم شخص من أشخاص القانون العام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما إن هناك من يعبر عن الانفاق العام بمبلغ من المال اقتصادي نقدي يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق المنافع العامة (3). وذهب آخرون في تعريف الانفاق العام على انه مجموع المصاريف التي تقوم السلطات العامة بأنفاقها في شكل كمية من المال خلال مدة زمنية معينة بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع الذي تنظمه هذه السلطة.(4) وهناك صيغ أخرى تناول فيها الفكر المالي تعريف الانفاق ولكن بمجملها تدل على إجمالي المصاريف النقدية والتحويلات التي تقوم بها الحكومة للإنتاج سلع وخدمات وإشباع الحاجات العامة المتنوعة وسداد إقساط الدين وفوائده. مما تقدم يمكن تعريف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود تخرج من الذمة المالية للدولة او احدى هيئاتها العامة بهدف اشباع حاجه عامه وتحقيقا لأهدافها ومن الناحية الفنية يمكن تحديد اركان النفقة العامة بشكل تفصيلي

1- النفقة العامة مبلغ نقدي:

تنفق الدولة مبالغ كبيرة في سبيل القيام بوظائفها كالحصول على السلع والخدمات والمنتجات والآلات التي تلزمها ولابد ان تدفع ثمنا لها ،وكذلك في سبيل الحصول على عمل وخدمات بعض الاشخاص فلابد ان تدفع اجور ومرتبات لهم, وفي الماضي كانت تلجأ الحكومات الى الحصول على ما تحتاجه عن طريق الاكراه في صوره السخرة (5) واصبح الانفاق العام يتم في الغالب على شكل نقدي للأسباب الاتية:-

ا- تحول المجتمعات من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي

فأصبحت النقود وسيلة التبادل وشاع استخدامها في مجمل الاقتصاد القومي، للحصول على السلع والخدمات فلا يعقل ان يتعامل الافراد

فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل الدولة معهم بالصيغة العينية (6) .

ب- الانفاق العيني يثير مشاكل ادارية منها عدم الدقة او انحياز الدولة لبعض الافراد واعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها على ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك، وتعد المزايا العينية اخلال بمبدأ المساواة بين الافراد بتحمل الاعباء

ج- تغير التعامل في المجتمعات من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي ، وعليه لا يعقل ان يتعامل الافراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل معهم الدولة بالصيغة العينية بالمقابل. ويتوضح ذلك عندما تحقق الدولة المساواة بين الافراد في دفع الضرائب ثم تحابي البعض بمزايا عينيه وهذا يعني تخفيض العبء الضريبي عنهم بصورة غير مباشرة.

2- النفقة تصدر عن شخص عام او الدولة:-

يقصد بالشخص العام كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام وتشمل النفقات التي تصدر عن الهيئات المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وشركات الاقتصاد المختلط التي تملك الدولة الجزء الاكبر من رأسمالها وتسيطر عليها وتتحكم في ادارتها (وهو ما يطلق عليه معيار ملكيه الاموال المنفقة)

ولا يمنع ان هذه المشروعات تخضع اداراتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق ربح لان ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من اجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية، وبناء على هذا تعد نفقه عامة تقوم بها الدولة بصفتها السيادية فضلاً عن النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي وعلى العكس لا تعد نفقه عامة وتشمل المبالغ المنفقة من قبل الافراد او المشروعات الخاصة حتى لو كان المقصود بها تحقيق نفع عام (7) مثل التبرع لبناء مدرسة او مستشفى لا يعد من قبيل النفقة العامة حيث يشترط لتكون نفقة عامة ان تخرج من الذمة المالية لاحد اشخاص القانون العام (8)

3- ان النفقة العامة تحقق اهداف الدولة:-

تطور دور الدولة من الحياد الى التدخل في الحياه الاقتصادية والاجتماعية مما اضطرها الى تخصيص مبالغ نقدية كبيرة لمواجهة متطلبات التوازن الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد. لذلك برز دور النفقة العامة في المجال الاجتماعي من خلال ايجاد دخول جديده لبعض الفئات الاجتماعية (اعانات اجتماعية) فضلا عن دعم المشاريع الاقتصادية لتقديم السلع والخدمات الى افراد المجتمع بأسعار منخفضة ، هذا فضلا عن قدرة الدولة على استعمال النفقة كوسيلة للتأثير في الحالة الاقتصادية لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي فتزيد من النفقات اثناء فتره الركود حتى ينتعش النشاط الاقتصادي وتحاول تقليص مستوى الانفاق اثناء مدة الازدهار حتى تمنع ظهور التضخم (9)

ثانيا :مفهوم التنويع ألاقتصادي

يُعرَف التنويع الاقتصادي بأنهُ عملية ترمي الى تنويع هيكل الانتاج وتكوين قطاعات جديدة موَلِدة للدخل بحيث يقل الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس والاهم في الاقتصاد, اذ تسعى هذه العملية الى فتح مجالات متنوعة تكون قيمتها المضافة كبيرة وقادرة على تأمين فرص عمل اكثر انتاجية للأيدي العامل الوطنية وتكون نتيجة ذلك هي رفع معدلات النمو في الأجل الطويل(10).

ويرى البعض الى ان التنويع الاقتصادي يتم بزيادة سلع غير تقليدية الى قائمة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي مد القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني وهذا سيودي الى تنويع الصادرات والمساهمة في زيادة عوائد التصدير(11) .

ويقدم خبراء الاتحاد الأوربي التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي يتم عن طريقها انتاج مدى متصاعد من المنتجات الاقتصادية التي ينتج عنها تنويع أسواق الصادرات من جهة وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن النفط من جهة ثانية (12) .

وكذلك يعرَف بانه استخدام العوائد النفطية لتكوين قاعده تضمن استمرار الاقتصاد في مرحلة مابعد النفط من خلال تكوين الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات المختلفة (13) .

ويُنظر للتنويع الاقتصادي على انه التقلص التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في مقابل الرفع التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه ,على أن يكون هذا الهبوط غير ناجم عن تراجع الكميات المستخرجة من النفط أو المصدَرة منها وانما يكون ذلك بزيادة الناتج المحلي في القطاعات الانتاجية الاخرى غير النفطية (14) .

و يعرّف أيضاً بأنه تنمية القطاعات غير النفطية وتقليل التبعية المالية للنفط , (أي تنويع الايرادات الحكومية والقاعدة الانتاجية والصادرات) وتكوين اقتصاد قابل للحياة الجديدة يمكن من خلاله أن نحافظ على مستوى مرتفع نسبياً من الدخل (15)

ويعني بالتنويع ألإقتصادي أيضاً زيادة حصة وإنتاجية القطاع الصناعي والزيادة الضخمة في إنتاجية القطاع الزراعي , ويُعد إحياء القاعدة ألإنتاجية في ألإقتصاد أمراً غاية في الأهمية لأنه يأخذ غالبية إخفاقات التنمية وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بالضعف الهيكلي , الفقر , التشغيل , وألأمن الغذائي(16) .

وايضا عُرَف التنويع الاقتصادي (منظوراً اليه من زاوية الاقتصاد العراقي)بانه التخلص من الاعتماد المفرط على ايرادات تصدير النفط , وزيادة موارد الدخل عن طريق تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية الاساسية كالزراعة والصناعة والسياحة في سبيل خلق اقتصاد متنوع ومتوازن يكون قادر على ان يكفل تغطية حاجات الأسواق المحلية من المنتجات المختلفة , وتأمين زيادة الصادرات غير النفطية عن طريق زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبعد ذلك توجيه الاقتصاد نحو التصدير(17)

مسوغات للتنويع الاقتصادي منها :

1- إنَّ اعتماد البلدان النفطية شبه الكامل على الأيرادات النفطية من اجل تغطية نفقاتها في الموازنة العامة ومن اهم ما تتضمنه هو المناهج الأستثمارية, والذي يودي الى جعل عملية التخطيط في تلك الدول شاقة للغاية وغير مستقرة بسبب إعتمادها على ألإيرادات النفطية غير الثابتة والمستقرة بسبب عدم إستقرار أسعار هذه المادة عالميا (18).

2- تتميز الموارد المستخرجة من جوف الأرض بنعدام التجدد وبشكل خاص الوقود ألإحفوري , وهذا يتطلب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية احتياطية للأنتاج وفي ظروف عدم وجود مثل هذه القاعدة

فأن النشاط الأقتصادي المحلي والعائدات تقل مع توالي استهلاك النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الأقتصادي للبلد (18).

3- تأخذ الاعتبارات ألانسانية والاجتماعية دوراً حيويا لدى صانعي القرارات والسياسات , اذ يتبين أنّ قطاع النفط الذي يتصل بالدولة بصورة مباشرة لا يكون قادر على ان يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل , ألامر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول الا انّ أغلب الدول لم توفق في تحقيق ذلك , لذا فالتنويع بعيداً عن النفط من شأنه أن يؤدي الى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة , فضلاً عن ذلك يقلل التنويع ألاقتصادي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصادي ثنائي شجعته التكنلوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الاجور المرتفعة(19) .

4- لعنة الموارد ((لعنة النفط)) ((Oil Curse)): لعنة المورد هي قضية ذات علاقة قوية و حيوية بالتنويع الاقتصادي ، حيث انّ هناك تأثير مباشر و غير مباشر للاعتماد على النفط يتبين من خلال محدودية نطاق تنويع الصادرات , وتراجع مساهمة التصنيع فيها , و تقلص درجة تطور المنتوج(20)

الجانب العملي

الانفاق العام والتنويع في العراق

ان العراق واحد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية الهائلة ,فضلا عن الثروة النفطية التي يحتويها فهو يملك العديد من العوامل التي تساهم الى حد كبير في زيادة الايرادات وتنويعها منها الموارد المائية والارض الخصبة الملائمة للزراعة ,فضلا عن الاعداد الكبيرة من اليد العاملة الراغبة في تحقيق تقدم على جميع الاصعدة, حيث ان فئة الشباب لها نسبة كبيرة من مجموع السكان البالغ عددهم ما يقارب الثلاثة والاربعين مليون نسمة ,فذا تم استغلال هذه الموارد وزيادتها بشكل صحيح والعمل على تطويرها فان العراق يصبح واحد من اكثر البلدان الجاذبة للمستثمرين.

اولا: تحليل الانفاق العام في العراق

كما هو معروف ان الانفاق العام ينقسم الى جزئيين انفاق استهلاكي و انفاق استثماري ,ومن خلال بيانات جدول (1)يتبين ان الانفاق الاستهلاكي يتراوح من (70%) الى (95%) من مجموع الانفاق العام ,وفي قسم من السنوات اتسم بالزيادة و اخرى يتضح بها النقصان عن هذه النسبة, ويرجع السبب وراء هذه التباين في النسب الى ان الاقتصاد العراق يسود فيه ويسيطر القطاع النفطي بنسبة كبيرة ,اذ ساهم هذا لارتفاع في اسعار النفط بشكل كبير في مضاعفة الانفاق الاستهلاكي ويضاف الى ذلك ايضا هو اعتماد الدولة على تطوير وتوسيع قاعدة الجهاز الاداري وهذا كجزء من اهدافها الاقتصادية, ونتيجة ذلك هو تزايد مستوى في النفقات الاستهلاكية(21) .

وتبين ايضا ان الانفاق الاستثماري في العراق في المدة الدراسية لم يكن كبير في ضل هيمنة الانفاق الاستهلاكي بشكل اكبر, والسبب في ذلك يعود الى المناخ الاستثماري المواضع في العراق, اذ ان العراق بحاجة إلى تحسين هذا المناخ وذلك للإسهام في تشجيع المستثمرين المحليين وكذلك جذب المستثمرين الأجانب وايضا من أهم النقاط هو حاجة العراق الى تذليل المخاطر والصعاب والتي تقف عقبة في وجه المستثمرين ، ويكون ذلك في سن القوانين والتشريعات وكذلك انشاء المحاكم الخاصة بالقضايا التجارية لذلك فان الاقتصاد العراقي بحاجة الى العديد من التشريعات والاجراءات يكون الهدف منها زيادة النفقات الاستثمارية(22)ويمكن توضيح ذلك في جدول (1) إذ بلغت قيمة الانفاق العام لعام 2003 (1982558) مليار دينار عراقي والانفاق الاستهلاكي (1782928) مليار دينار عراقي أما الانفاق الاستثماري (1982542) مليار دينار عراقي ، إذ شكل الانفاق الاستهلاكي نسبة (89,99%) من الانفاق العام بينما شكل الانفاق مليون دينار عراقي ، بينما شكل الانفاق الاستثماري نسبة (9,99%)من الانفاق العام ونلحظ هذا من جدول (1)

الجدول رقم (1) نسبة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الى الانفاق العام للمدة(2003 - 2022)مليار دينار

السنوات	الانفاق العام	معدل نمو الانفاق العام%	الانفاق العام الاستهلاكي	الانفاق العام الاستثماري	نسبة الانفاق العام الاستهلاكي /الانفاق العام%	الانفاق العام الاستثماري /الانفاق العام%
2003	1982548		178293	198254,8	89,99	9,99
2004	32117491	40,6	29102758	3014733	90,6	9,38
2005	26375175	(18,7)	21803175	4572018	82,66	17,33
2006	33487877	28,4	27460197	6027680	82	17,99
2007	33545144	0	25822100	7723044	76,63	23,02
2008	59403375	78,7	45522700	11880675	80	20
2009	52567025	(11)	42053620	10513405	69,74	20
2010	64351984	23	44879984	194723000	80,43	30,25
2011	69639523	0,7	56016523	1362300	77,03	19,56
2012	90374783	30,4	69618783	2075600	67,58	22,96
2013	106873027	17,7	7226027	34647000	70,16	32,41
2014	83556226	(21,6)	58625226	24931000	73,62	29,83
2015	70397515	(15)	51832845	18564670	76,3	26,37
2016	67067437	(4,1)	511734337	15894000	78,81	23,69

2017	75490115	12,6	590256554	16464461	72,93	21,81
2018	80873188	7,1	67025856	13820333	82.90	17.10
2019	111723523	38,1	87301000	24422600	78.10	21.80
2020	76082443	(31,9)	72873500	3308900	95.80	4.30
2021	102849659	35,1	89526700	13322700	87.04	13.06
2022	116945461	13,7	105164200	12223741	89.80	10.04

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوات متفرقة ، سنوات العمود (4) و (5) من عمل الباحث بالاستناد إلى البيانات في الاعمدة الثلاث الأولى.

أن مقدار الانفاق العام بعد عام 2004 اخذت بالارتفاع وبشكل ضخم, إذ وصل مقدار الانفاق العام الى (32117495) مليار دينار عراقي عام2004 , والانفاق الاستهلاكي (29102758) والاستثماري (3014732) مليار دينار عراقي ونلاحظ ارتفاع معدل نمو الانفاق العام بنسبة (40,6%) وتراجع الانفاق الاستثماري، والسبب في هذا الانخفاض في نسب الانفاق الاستثماري لعامي (2004،2003)إلى دخول القوات التحالف في العراق, وما ترتب على ذلك من تدمير معظم المؤسسات الاقتصادية العراقية.

وفي عام 2005 بلغت قيمة الانفاق العام (26375170) مليار دينار عراقي أما الانفاق الاستهلاكي (2180318) مليار دينار وكنسبة من الانفاق العام (82,66%) بينما كانت قيمة الانفاق الاستثماري (4572015) مليار دينار عراقي ونسبته من الانفاق العام (17,33%) ، و نلحظ أن قيمة الانفاق الاستثماري ونسبته من الانفاق العام ارتفعت بشكل بسيط عن السنة السابقة وذلك بسبب توجه الحكومة لإعادة اعمار ما دمره الاحتلال عام 2003 أذ ذهبت أغلب هذه النفقات لإعادة اعمار بعض المناطق مثل النجف والفلوجة وتعويض المتضررين (23).

أما في عام 2006 ارتفعت معدل نمو الانفاق العام لتبلغ (26,9%) وكذلك نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق العام (82,1%) بينما كانت نسبة الانفاق الاستثماري (17,99%) ويعود هذا الارتفاع في قيمة الانفاق الاستهلاكي إلى إعادة المفصولين السياسيين إلى واضائفهم فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وانخراطها بالعمل المدني (24) وواصل الانفاق العام الارتفاع خلال عام2007 ليبلغ (33545146) مليار دينار عراقي دينار عراقي والانفاق الاستهلاكي(25822103) والانفاق الاستثماري(7723045) مليار دينار في ارتفاع طفيف للأنفاق الاستثماري من اجل تطوير البنى التحتية للعديد من المنشئات الخارجة عن العمل ، وفي عام 2008 لتبلغ قيمة الانفاق العام (59403371) مليار دينار عراقي دينار اما الانفاق الاستهلاكي كانت قيمة (45522702)مليار دينار عراقي وكنسب من الانفاق العام (80%) أما الانفاق الاستثماري بلغت قيمة (11880675) مليون دينار وكنسب من الانفاق العام. (20%) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تزايد الايرادات النفطية والتي تشكل الممول الرئيس للأنفاق العام ، وفي عام 2009انخفضت قيم الانفاق العام حيث تراجع معدل نمو الانفاق العام بنسبة(11,8%) وانخفض كذلك الانفاق الاستهلاكي والاستثماري إذ بلغت قيمة الانفاق العام (52567026) مليار دينار أم الانفاق الاستهلاكي كانت قيمته (42053623) مليار دينار وكنسبة من الانفاق العام (69,74%) فيما بلغت قيمة الانفاق الاستثماري (10513402) مليار دينار وكنسبة من الانفاق العام (20%) ويعود سبب الانخفاض في قيمة الانفاق العام إلى حدوث الازمة العالمية والتي تمثلت بصدمة عرض سلبية ما أدى إلى انخفاض سعر البرميل النفطي والذي يعد الممول الرئيس للأنفاق الحكومي.

و في عام 2010 قدر الانفاق معدل نمو الانفاق العام بنسبة(23%) بمقدار(64351986) مليار دينار والانفاق الاستهلاكي والاستثماري بما يقارب (44879984) و(19472002) مليار دينار وبذلك تبينت ان نسبة الانفاق الاستهلاكي من الانفاق العام كانت (80,43%) اما نسبة الانفاق الاستثماري فهي (30,25%)ايضا في عام 2011 استمر الانفاق العام في الارتفاع وبلغ معدل النمو في الانفاق العام (7,8%) وفي عام سجل الانفاق العام في عام 2012 ارتفاعا اذ تبلغ (90374787) مليار دينار ويكون الانفاق الجاري والاستثماري على الترتيب (69618782) و (20756005) مليار دينار ، وبذلك نلحظ أن نسبة الانفاق الجاري (67,58%) ونسبة الانفاق الاستثماري(22,96%) وقد او عزت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع اغلب نفقات فقرات الموازنة لهذا العام قياسا للعام السابق اذ سجلت فقرة المنح ضمن النفقات في الموازنة اعلى نسبة ارتفاع ثم جاءت بعدها فقرة المصروفات الأخرى من حيث الارتفاع مقارنة بالعام السابقة (2011)ثم باقي الفقرات التي تخص الموازنة (25) ، اما عام 2014 فقد شهدت انخفاضا في حجم الانفاق العام حيث وصل انخفاض معدل النمو(21,6%) مقارنة بسابقتها وكان السبب في الانخفاض العام للنفقات العامة هو بسبب الانخفاض في كلا نوعي النفقات أي(الاستهلاكي والاستثماري) ، ليبلغ الانفاق العام مبلغ النفقات العامة ككل (83556227) مليار دينار وهو اقل من العام السابقة اذ بلغ حجم الانفاق الاستهلاكي (58625222) مليار دينار عراقي وبلغت نسبته (73,62%)من حجم الانفاق العام اما الانفاق الاستثماري فبلغ (24931003) مليار دينار وبلغت نسبته (29,83%)نسبة للأنفاق العام, ويعود السبب للانخفاض في حجم الانفاق الاستهلاكي نتيجة لعدم اقرار الموازنة الخاصة بعام 2014ما جعل وزارة المالية ان تتقيد بسعر الصرف وبنسبة (1 الى 12) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر(26)انخفاضا كبيرا واصلت قيم الانفاق العام بالانخفاض خلال العامين (2015)و (2016) (27)اذ بلغت قيمة الانفاق العام (70397517) ، (67067438) مليار دينار وبلغت قيم الإنفاق الاستهلاكي (51832841) (51173433) مليار دينار على التوالي ، وكنسبة من الانفاق العام (76,3%) ، (78,81%) على الترتيب ، أما الإنفاق الاستثماري فكانت قيمه (18564674) ، (15894004) مليار دينار على التوالي وبلغت نسبها من الانفاق العام (26,37%)، (23,69%)ان الانخفاض الكبير في قيم الإنفاق العام يعود الى الصدمتين التي اصابت الاقتصاد العراقي واثرت على المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية والاحصائية ، إذ تمثلت هاتان الصدمتان بتدهور الأوضاع الأمنية في عام (2014)في شهر حزيران بالتحديد

والتي تمثلت بوقوع ثلاثة محافظات تحت سيطرة الجماعات المسلحة (الإرهابية) ، اما الصدمة الثانية التي تتمثل بانخفاض أسعار النفط الخام المصدر من (91.63) دولار للبرميل الواحد عام 2014إلى (44.729) (33.976) دولار في عامي 2015،2016 وعلى الترتيب ، فضلاً. ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام 2016 إلا أنه لا يعادل نسبة الانخفاض في أسعاره ، وما تبع هذه الأحداث من زيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين من سكان المحافظات التي تحت سيطرة الجماعات المسلحة ، وزيادة الإنفاق على التجهيزات العسكرية وغيرها من تبعات الحرب.

ما في عام 2017ارتفعت قيمة الانفاق العام إذ بلغت (75490118) مليار دينار وبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي (59025653) مليار دينار وكنسبة من الانفاق العام (72,93%) بينما بلغت قيمة الإنفاق الاستثماري (16464466) مليار دينار وكنسبة من الانفاق العام (21,81%) ، ومما سبق يلاحظ تذبذب نسب الإنفاق العام إذا ترتفع في سنة معينة وتنخفض في السنة التي تليها ويرجع سبب التذبذب الحاصل في الانفاق العام بشقيه الانفاق الاستهلاكي والاستثماري هو كون اقتصاد العراق ريعي يعتمد بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية والتي ترتبط بالطلب والعرض العالمي للنفط. واستمر الانفاق العام في الارتفاع خلال عامي (2018) و(2019) حيث بلغ الانفاق العام(80873183) و(111723528)مليار دينار والانفاق الاستهلاكي بلغ على التوالي بلغ(67025853) و(87301003) مليار دينار وبلغت نسبته(82.90%) و(78.10%) بينما الانفاق الاستثماري بلغ(138203386) و(24422602) مليار دينار وبلغت نسبته مقارنة مع الانفاق العام(17.10%) و(21.80%) وهذا التزايد في اسعار النفط العالمية ساهم في زيادة مقدار الانفاق العام والتحسن في الاوضاع الامنية ,وفي عام(2019) استمر الأنفاق العام في الارتفاع وبلغ (111723528) مليار دينار وايضا ارتفع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وبلغ (87301003) و(24422602) مليار دينار وان استمرار الزيادة في الانفاق العام مع انخفاض سعر النفط عالميا ساهم في خلق ازمات وهو ما ضهر في نهاية عام (2019) وبداية عام (2020) مع ضهور ازمة الوباء العالمي فقد لوحظ تراجع كبير في حجم الانفاق العام اذ بلغت حصيلته بما يقارب (76082448) مليار دينار عراقي وتعود اسباب هذا الانخفاض بالدرجة الأساس لظهور جائحة كورونا في هذه العام والتي جعلت من عملية سير القطاعات الاقتصادية بنحو اسوء عن بقية السنوات اذ ان قسمي الانفاق العام الجاري والاستثماري قد سجلا قيما متباينة بشكل كبير اذ كانت حصيلة الانفاق الاستهلاكي(72873500) مليار دينار وبذلك فقد كانت نسبته الى الانفاق العام (95.80%)اما الانفاق الاستثماري فقد بلغت قيمته ما يقارب (3308902) مليار دينار وبذلك حصد نسبة تقدر بما يقارب(4.30%) يتضح من شكل (1) في عام (2009)انخفض حجم النفقات العامة (الاستهلاكية والاستثمارية نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية وتعرض الاقتصاد العراقي الى ازمة نتيجة اعتماده على الإيرادات النقطية بشكل شبه كامل لتغطية النفقات العامة ، اما عام (2013) فقد ازدادت أسعار النفط العالمية وارتفعت الصادرات من المعروض النفطي بالتالي أدى الى ارتفاع حجم النفقات العامة وكما يتضح ذلك من الشكل أعلاه. وفي عام (2019) ارتفع حجم النفقات العامة عن ما سبق من الأعوام وذلك نتيجة تعرض العالم والعراق بالتحديد لمواجهة ازمة فايروس كورونا (COVID 19) وبالتالي زيادة الاتفاق الاستهلاكي نتيجة زيادة الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية لمواجهة الأزمة ، وكذلك زيادة الدعم للقطاعات الصحية والخدمية وتوفير الإعانات الحكومية المدفوعات التحويلة) للأفراد كما بلاحظ من شكل (1) ارتفاع الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري خلال مدة البحث.

ثانيا: تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية وهيمنة قطاع النفط في تكوين GDP

على الرغم من إن النفط يمثل الأساس الذي تعتمد عليه الدولة والمجتمع في مجال الإنفاق العام ، لاسيما في مجال إعادة الإعمار والسيطرة على البطالة وإنعاش الاقتصاد من جديد ، الا ان هذا القطاع ظل اسير التقلبات التي تحدث في العالم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاضها مما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي العراقي بشكل كبير ومؤثر هذا من جانب ، ومن جانب اخر ادى ذلك الى مضاعفات المرض الهولندي Dutch Disease والمحصلة النهائية لهذا الوضع تردي النشاط الإنتاجي وخاصة القطاع الصناعي ، ولذلك يطلق على هذه الظاهرة وصف (اللانتاج) ، وفي ظل هذا العزوف عن الإنتاج وهذا الاضمحلال للنشاط الصناعي وحتى الزراعي تنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة ، ولا يتورع العمال عن المطالبة باستحقاقات العجز والإعاقة وسط ارتفاع أسعار الصرف الأمر الذي حذر الاقتصاديون من الاعتماد فقط على الموارد الطبيعية لأنه يخلق (أوطانا غنية ومواطنين فقراء) ، وهذا هو جوهر الإصابة بالمرض الهولندي.

الجدول (2) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (2003-2022)

السنة	الزراعة والغابات والصيد %	التعدين والمقالع %	الصناعات التحويلية %	الكهرباء والماء %	البناء والتشييد %	النقل والمواصلات %	تجارة الجملة والمفرد %	المال والتامين %	القطاعات الخدمية والاسكان %	الناتج المحلي الاجمالي %
2003	8.3	68	1	0.2	0.7	7.6	6.4	0.5	6.2	100
2004	6.9	58	1.8	0.8	1.8	8.5	6.8	1.2	14.2	100
2005	6.9	57.8	1.3	0.8	3.7	8	5.7	1.4	14.4	100
2006	5.8	55.5	1.5	0.8	3.6	7.1	6.6	1.5	17.6	100
2007	4.9	53.2	1.6	0.9	4.4	6.6	6.1	1.7	20.6	100
2008	3.8	55.7	1.7	1.2	4.2	5.5	5.3	1	21.6	100

2009	5.2	43.3	50	2.6	1. 8	4.3	6.5	7.6	1. 1	27.6	100
2010	5.2	45.4	50	2.3	1.8	6.3	5.8	7.6	1.2	24.4	100
2011	4.6	53.4	50	2.8	1.6	4.8	4.7	6.4	1.3	20.4	100
2012	4.1	50	50	2.7	1.7	6.9	5.7	5.8	1.8	21.3	100
2013	4.8	46.6	50	2.4	1.8	8.5	5.5	6.6	1.5	22. 3	100
2014	5.1	45.3	50	1.9	2.3	7	7.5	7.6	1.3	22	100
2015	4.8	30.8	50	2	2.2	9.1	8.9	10.1	1.9	30.2	100
2016	3.8	29.8	50	2	3	9.3	11	9.7	1.9	29.5	100
2017	3.3	37.8	50	2.3	3.5	6.1	10.3	9	1.3	26.4	100
2018	2.4	47.1	50	1.5	2.7	4.1	9.5	6.7	1.9	24.1	100
2019	3.3	43.5	50	2	2.9	4.1	9.4	7.8	2	25	100
2020	5.8	36.4	50	2.9	3.8	4.4	9.7	8.2	2.1	26.7	100
2021	3.2	45.5	50	2.2	1.5	4.1	9.9	6.8	0.7	26.1	100
2022	2.8	57.1	50	2.2	1.3	2.2	8.6	6	0.3	19.5	100
المتوسط	4.75	48.01	50	2.0	1.8	4.98	7.8	7.14	1.3	21.9	100

المصدر: كيبانات البنك المركزي ,قسم العراق نشرات الاحصائية ,من عام 2003 الى عام2022

1- **حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي**: من الجدول (2) يتبين بشكل كبير الى اي مدى الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي من ناحية التباين الكبير في نسب المساهمات القطاعية في الناتج أو حتى من خلال الاختلاف في نسب النمو القطاعية أو هيكل الموارد من ناحية اخرى والنتيجة هو اختلال هيكلي واضح بسبب هيمنة القطاع النفطي الريعي على حساب القطاعات الاخرى وخصوصا (الصناعة الزراعة) ويتبين من الجدول المذكور زيادة نسبة مساهمة القطاع النفطي اذ كانت مساهمته في GDP عام 2003 حوالي 68.14 %في حين بلغ اقل نسبة مساهمة عام 2016 نسبة 29.8% ويرجع هذا الانخفاض الى هيمنة تنظيم داعش الارهابي على بعض مناطق البلاد الشمالية الغربية في بداية عام 2014 مما ادى الى صعوبة تصدير النفط وخصوصا من الحقول الشمالية في ذلك العام ، اما مساهمة النفط في GDP للسنة 2020 فبلغ 36.4% وقد يعود ذلك الى ازمة كوفيد 19 نتيجة تقلص مساهمة القطاعات الاخرى لاسيما قطاع الخدمات في الناتج المحلي ، وكان متوسط مساهمة قطاع النفط في GDP خلال المدة المدروسة حوالي (48.01%)وهي نسبة هائلة تبين مدى سيطرة القطاع النفطي على الناتج المحلي وريعية الاقتصاد بامتياز مما يوضح اختلال هيكلي الضخم في الاقتصاد العراقي.

2- **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي**: ان حالة القطاع الصناعي في العراق فشهد حالة من سيطرة الجهات الحكومي للإنتاج في إطار التوجه الاشتراكي لاسيما قبل 2003 وهذا ادى إلى سيادة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وفق لشروط الخطط الاقتصادية المطبقة والهادفة إلى إحداث ثورة صناعية كبيرة استوحت جانباً مهما في منهجها العملي من التجربة الاشتراكية ، وقد تميزت بشقيها التحويلي والانتاجي بدرجة كبيرة من الحماية التي توفرها الدولة وبذلك ادت الدولة مُساهمة مهمة في استمرار هذه الصناعات بعيداً عن تحقيق مبدأ الربحية والكفاءة والمنافسة في الإنتاج ، وتغيرت بشكل متواصل إلى صناعات فاشلة تُغطى من قبل الميزانية الحكومية التي تعول على إيرادات النفط ,واعتماد الدولة في الوقت نفسه على السلع الإنتاجية المستوردة لسد الزيادة في الطلب الداخلي وخصوصا في مجال التقنيات التي تصل أحياناً بشكل مشاريع جاهزة وبالتالي يعتمد القطاع الصناعي في ديمومته الضعيفة من الدعم الحكومي ، ويتبين ان أسلوب الإنتاج الصناعي سواء في مجال الصناعة التحويلية أو الاستخراجية توجهه إلى غاية تلبية اقصى حد ممكن من الطلب الداخلي بالدرجة الأولى ، وقد ساعد هذا المنهج في الابتعاد عن تنمية الصادرات ، كما ساعد في تحقيق اقتصاد لا يعتمد على المشاريع الكبيرة ومخطط لها مركزياً على صناعات متوسطة وصغيرة تعتمد على أساس الصناعات التحويلية ، اما بعد دخول قوات الاحتلال عام 2003 فشهد العراق حالة من الانفتاح على العالم بشكل غير مخطط من حيث الاعتماد على الية السوق والتحرر بشكل كبير ما من سيطرة الدولة الاقتصادية الا ان ذلك لم يساهم في تطور القطاع الصناعي بل حدث تراجع يعود الى انفتاح السوق العراقية امام المنتجات الاجنبية المصنعة زيادة عن عدم توفير الحماية الضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي وهذا بدوره ساهم في تراجع معظم الصناعة العراقية وهذا التفسير الارجح لتراجع هذا القطاع ، ويتضح الدور الضئيل للقطاع الصناعي في تكوين GDP خلال مدة البحث ، فقد كانت مساهمة القطاع الصناعي تتراوح بين 1% كأدنى نسبة في عام 2003 ، و 2.9 %كأعلى نسبة في عام 2020 ، كما في الجدول (2)

3 - **مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي**: يتبين من الجدول (2) ايضا تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في GDP ، اذ كانت(8,32%)في عام 2003 ونخفضت هذه النسبة سنة بعد أخرى إلى أن وصلت لأدنى مستوى لها عند (2.4 %)في عام ، 2018 ، في حين بلغ في السنة الأخيرة من المدة المدروسة حوالي 2.8 %، ومع التغير السياسي الذي حصل وانفتاح الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ازدات مشاكل ومعوقات الإنتاج الزراعي وتراجع دوره في GDP في ضوء بيئة اقتصادية جديدة تتميز بتراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي عن طريق الفتح الكامل للسوق المحلية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية ، مما ساهم في تراجع مساهمة القطاع الزراعي في

GDP بشكل ملحوظا ، اذ ساهم انفتاح السوق العراقية في دخول المنتوجات الزراعية المستوردة والتي تعتبر اكثر جودة من المنتجات المحلية وذات تكاليف المنخفضة ، والتي لم يستطع القطاع الزراعي العراقي منافستها.

4- **مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي**: تتضح مساهمة قطاع الخدمات في GDP فبلغت عام 2003 نسبة6.2% ، في حين حقق اعلى نسبة عام 2015 بلغت (30.2%)والسبب في ذلك هو الارتفاع في الانفاق الحكومي نتيجة الظروف الأمنية المرافقة لعمليات مكافحة الإرهاب ، بينما بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج عام 2020 حوالي 26.7 ، اما متوسط النسبة الإجمالية خلال مدة الدراسة فكانت (21.9%) في تكوين GDP والتي تتسم بارتباطها بمعدل النفقات الحكومية ، ان ارتفاع نسبة قطاع الخدمات في GDP والتي بلغت أحياناً ومنذ عام 2003 يُعادل عدة اضعاف قطاعي الزراعة والصناعة معاً يمكن توضيح ذلك ان زيادة نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية الهامة قد يتسق مع واقع اقتصاد متقدم لكنه في غير ذلك اقتصاد متأخر أو في طور النمو كالاقتصاد العراقي بسبب يتجاوز في ذلك مراحل النمو والانتقال الاقتصادي الطبيعية من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ثم قطاع الخدمات وتبعاً لذلك خلق تشوهات اقتصادية كبيرة ومن سلبيات هذا المنهج هي عدم استغلال فرص التراكم الرأسمالي وسيطرة الإنفاق الاستهلاكي وتراجع مستويات الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي زيادة عن تدني كفاءة سوق العمل والجمود في عملية انتقال العمال بين القطاعات والرغبة الكبيرة في التوظيف الحكومي.

إن انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في تكوين GDP العراقي بعد عام 2003 تعود لجملة من العوامل منها زيادة مستوى قيمة GDP بعد رفع العقوبات الاقتصادية والموافقة على بتصدير العراق النفط الخام بدون قيود ، كما ان ايقاف العمل بقانون التعرفة الجمركية والعمل بضريبة بنسبة(5 %)لجميع الاستيرادات عدا المواد الغذائية والتي تعرف بضريبة اعمار العراق عن طريق قرار سلطة الائتلاف المؤقتة آنذاك ، وبذلك زادت كمية الاستيرادات ولأغلب انواع البضائع ، زيادة عن ارتفاع قيمة الدينار العراقي مما ساهم في تراجع اسعار المنتجات الأجنبية مقارنة بالسلع المنتجة محلياً ،زيادة عن ممارسة الدول المصدرة للعراق سياسة الإغراق دون وجود اجراءات لحماية الصناعة الوطنية العراقية.

ثالثا- معدل البطالة

أدت حالة عدم وجود خطة واضحة لسياسة اقتصادية ومالية هادفة للتنمية الاقتصادية واستغلال الأيدي العاملة المتوفرة الى ارتفاع مستويات التوظيف الحكومي في دوائر ومؤسسات الدولة التي هي ليست بحاجة إلى تلك الأعداد كبيرة من الموظفين والعمال ساهمت في ظهور البطالة المستترة (المقنعة) في تلك الدوائر والمؤسسات الحكومية ، وهكذا أصبحت الموازنة العامة والنفقات التشغيلية لا تستطيع على توظيف الخريجين والأيدي العاملة للفئات العمرية الجديدة الداخلة لسوق العمل لقلة المخصصات المالية لها مما ساهم من ارتفاع نسبة معدلات البطالة .

الجدول (3) معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2022)

السنة	معدل البطالة%
2003	28, 2
2004	26, 4
2005	17,9
2006	17,5
2007	11,7
2008	15,3
2009	14
2010	12
2011	11
2012	11, 6
2013	12,1
2014	12, 4
2015	13,2
2016	10, 4
2017	13, 4
2018	13, 4
2019	13, 4
2020	19.70
2021	14. 10
2022	13, 6

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء, السكان والقوى العاملة 2022

وكما يتبين من بيانات الجدول (3) ان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التي تم استعراضها سلفا ساهمت في ظهور مشكلة البطالة مما انتج تعطيل قوى العمل وملكات الإبداع وفعاليات الإنتاج ، ويتضح من بيانات الجدول المذكور زيادة معدلات البطالة في العراق عامي 2003 و 2004 بنسبة 28,1و 4 ,26 على الترتيب نتيجة تهديم البنى التحتية والقاعدة الصناعية وتعطيل اغلب المرافق والقطاعات الاقتصادية ، وبعد عام 2005 تراجعت تلك المعدلات بشكل تدريجي من6 .17 إلى 11عام 2011 نتيجة ارتفاع عوائد النفط وانتساب الشباب الى الجيش والأجهزة الأمنية والتعيينات في مختلف الدوائر الحكومية ، ثم عادت وارتفعت بعد ذلك معدلات البطالة شيئا فشيئا لتصل إلى 19.70عام 2020 بسبب هبوط عوائد النفط وعدم وجود التخصيصات المالية للتعيينات الجديدة في القطاع العام. إن اعتماد العراق على استخراج و تصدير النفط الخام قد انتج عدم الاعتماد على قاعدة الانتاج المحلي للقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) في تحقيق الدخل ، وقد ساهم مستوى العائدات النفطية الهائلة في تمويل الموازنة العامة للدولة الى عدم اعتماد الدولة على الضرائب وقد انتج هذا بدوره إلى تراجع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد العراقي وساهم في أن يكون الاقتصاد العراقي ريعي بالدرجة الرئيسية وتعرضه باستمرار الى التقلبات مما انعكس سلبا على الاقتصاد العراقي نتيجة لعدم استقرار إيرادات الموازنة العامة للدولة. إن السبب في تزايد معدلات البطالة في العراق يرجع إلى ضعف القدرة على استقبال فائض القوى العاملة المتجددة من قبل القطاعات الاقتصادية بسبب للاختلال المركب في الإيرادات العامة والنفقات العامة فالاختلال في هيكل الإيرادات العامة والمتمثل في الاعتماد على الريع النفطي زيادة على الاختلال في هيكل النفقات العامة والمتمثل عدم وجود تناسب الصحيح وتوزيع تخصيصاته بالشكل الأمثل بين نوعيها التشغيلي والاستثماري والذي لا يتلاءم مع النظرية الاقتصادية ويخدم العملية التنموية ، وأن هذا الاختلال المركب ساهم في اختلالات كثيرة منها حقيقية تمثلت في تراجع نمو القطاعات الإنتاجية وهبوط نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (29) ، كذلك يعود السبب في ارتفاع معدلات البطالة لعدم كفاية عناصر الإنتاج ووفرة العمالة غير الماهرة وعجز الحكومة عن أطلاق مبادرات تمويل مشاريع التنمية كما ان ارتفاع معدلات نمو السكان ودخول أعداد هائلة سنوياً من العاملين إلى سوق العمل وعدم قدرة القطاع العام على استيعابهم فضلا عن عدم استطاعة القطاع الخاص في توفير فرص العمل أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة البطالة.

الاستنتاجات والتوصيات

❖ الاستنتاجات

١. ان سيطرة الارادة السياسية على حساب المصالح الاقتصادية ادى الى سعي الادارة السياسية ورا زيادة الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري ، واصبحت النفقات الاستهلاكية والعمل على زيادتها الهم الاول للمشرعين وهذا التفضيل ساهم في تحجيم اهداف الاستقرار والنمو ، والذي انتج سياسة اقتصادية لا تحقق التنمية في ضل احتياج الاقتصاد العراقي الى دفعة قوية من البرامج الاستثمارية في مختلف القطاعات من اجل تقليل وازالة التشوهات و وزيادة تنويع الهيكل الإنتاجي.

1- المورد الوحيد الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي في تحقيق التقدم الاقتصادي هو النفط ، ويضاف الى ذلك قلة مساهمة الايرادات النفطية في تنويع الهيكل الانتاجي, والذي ينتج اثر عكسي على اداء معظم المؤشرات الاقتصادية في البلد وخصوصا الاختلاف الكبير في مقدار المساهمات القطاعية في الناتج عند المقارنة بالناتج النفطي والذي يجعل من النمو مرتبط ب النمو النفطي ,وحالة كهذه تعبر ان اختلال هيكلي كبير يعكس مضاعفات المرض الهولندي.

2- ان عدم الاتزان المركب في هيكل الانتاج والموارد ادى الى عدم القدرة في استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة الجديدة وبالتالي زيادة كبيرة في معدلات البطالة في العراق, وان عدم مساهمة القطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة ساهم في زيادة الضغط على الحكومة والموازنة العامة من اجل تشغيل هذه الاعداد الكبيرة من الناس العاطلين والذي انتج اختلال كبير في مجال التشغيل الكامل للموارد بشكل عام والايادي العاملة بشكل خاص.

3- ان زيادة الصادرات غي النفطية وتنويع الريع واحلال الاستيرادات وهي جزاء من خطة سياسات استراتيجية متنوعة تتكون من احلال الاستيرادات وتنمية الصادرات غير النفطية التي تعد ميزة تنافسية دولية ,وان استغلال موقع العراق الجيوستراتيجي من اجل تنويع الريع وجعل العراق اداة للربط بين الشرق والغرب.

❖ التوصيات

1- وضع سياسات والاستراتيجيات مناسبة لتحقيق اكبر قدر ممكن من التنويع في الاقتصاد والايرادات ,وتحقيق استفادة من العوائد الريعية في زيادة القدرات الانتاجية في القطاعات التي تعاني من التوقف او الشلل نتيجة الاهمال الحكومي.

2- ينبغي عدم الاعتماد على التوظيف الحكومي في حل مشكلات البطالة المتزايدة بين طبقات الشباب لان ذلك يودي الى خلق نوع جديد من البطالة وهي البطالة المقنعة, ويساهم التوظيف الحكومي في اثقال هيكل الموازنة من جهة وايضا يجب التوجه الى استغلال الموارد المتوفرة وتحقيق التشغيل الكامل .

3- العمل على تقدم وتطوير القطاعات الحقيقية وتطوير القطاع الخاص في سبيل جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية , والعمل على تنويع الواقع الريعي وزيادة مصادره في العراق, والعمل على تسهيل الإجراءات المصرفية وتفعيل نضام الضرائب الذي يسري على الجميع والقضاء على الفساد في المنافذ الحدودية وانشاء مناطق حرة.

4- من اجل استغلال الفوائض الايرادات النفطية لابد من استثمارها في صندوق سيادية في داخل العراق وخارجه ,وذلك من اجل استغلالها عند تعرض اسعار النفط الى انخفاض , وايضا وعندما تكون النفقات الاستثمارية للموازنة العامة غير قادرة على تمويل بعض المشاريع الاستثمارية فتكون الصناديق الاستثمارية هي التي تقوم بتمويلها, وبالتالي يساهم في استقلال الموازنة العامة عن التغيرات التي تحصل في اسعار النفط وزيادة التنويع واستقلال الاقتصادي في العراق .

المصادر

ابراهيم المشهداني تقليص الانفاق الاستهلاكي ضرورة ملحة 2019: from the website

احمد جبر سالم السالم ، الاستثمار في البنية التحتية ودوره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003- 2013) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، 2015، ص 145، جامعة البصرة.

أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي , سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق. رؤية مستقبلية , مركز دراسات الخليج العربي , جامعة البصرة , بدون سنه , ص7.

باقر كرجي حبيب الجبوري ،" الآثار الاقتصادية لتأثير اقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي" ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد (17) ، العدد (3) ، 2015، ص 155.

باهر محمد عتلم، المالية العامة ادواتها الفنية واثارها، الطبعة الخامسة، مكتبة الآداب، القاهرة ،1998،ص.77

بشير الحمودي , تنويع الصادرات الزراعية السورية ,المركز الوطني للسياسات الزراعية , مذكرة سياسات رقم 21 , دمشق , 2006, ص 1.

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2004 ص29.

البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014، ص 69.

تيري لين كارل , مخاطر الدولة النفطية ,في د. ادوار موسى وآخرين , في النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية , ترجمة : معهد الدراسات الاستراتيجية الطبعة الأولى, معهد الدراسات ألاستراتيجية , بغداد , 2007, ص 131.

جامعة الدول العربية , إدارة التنمية والسياسات ألاجتماعية , برنامج الأمم المتحدة ألإنمائي, المكتب ألإقليمي للدول العربية, الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية : نحو مقاربه بديله , مصر , القاهرة , ديسمبر 2008,ص 15.

جهاد سعيد خصاونة ،المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر، عمان،1999،ص33.

خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية ، اسس المالية العامة ، ط 4 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2012، ص 53.

د. مهدي الحافظ ,تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ,بحث مقدم الى الندوة العلمية (دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات العربية ,معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الأعمال العراقيين , لبنان, 2007, ص 2.

د. مهدي الحافظ ,مصدر سبق ذكره , ص 1.

ريفنيو ورنش , التخلص من لعنة الموارد , مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأوربية المركزية , نيويورك ,2004, ص 35.ص 36.

شيماء محسن علاوي ، انخفاض اسعار النفط العالمية ودورها في اعداد الموازنة العامة للعراق ، مجلة الدنانير ، العدد 17، الجامعة العراقية 2019، ص 184.

صالح ، لورنس يحيى ، والموسوي ، محمد طاهر نوري ، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2015) دراسة تحليلية. بحث منشور على مجلة الاكاديمية العدد 45 (2015) ص 19.

طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، ط 2 ، منشورات العاتك لصناعة الكتاب ، 2007، ص 17.

عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الاول، المقدمة في المالية. العامة والنفقات العامة ،دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ،1988،ص 90

عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد المالي العام ، ط 1 ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2010، ص 99.

عبد الله الشيخ محمود الطاهر ،مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض ،1988،ص 210.

عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، ط 1 ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة 2010، ص 191.

عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، ط 1 ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة 2010، ص 191.

عبد الوهاب علي التمار , ألاصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط , الطبعة الثانية , الكويت , كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع , 2005, ص43.

لبنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث التقرير الاقتصادي السنوي ، 2012، ص 44.

معلة حالوب كاظم وسلمان مروة خضير ، (2016)، التجارة الخارجية للعراق بني ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 22، العدد 88 ص123 .

EU Perspectives on Economic Diversification for Sustainable Development ,Conference to Discuss The Economic Diversification and Sustainable Development In Developing Countries ,held In Boon for a period to 16 -17 May 2006, Germany,P2..

Ibrahim A.Elbadawi , Oil ,Economic Diversification and Development in The Arab world , Dubai Economic Policy and Research Institute and Center for Global Development ,USA ,nova 2009 ,p1.

UgoFasana , Diversification in Oil –Dependent Economies : The Experience of The GCC Countries, Tehran ,2003 ,P3

www.radionawa.com